المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد 83/شهر كانون الاول/سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2014/9/18
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.8

أثر الصدمة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق باستخدام دالة الاستجابة النبضية للمدة [2004-2022]

The Impact of Trade Shock on GDP in Iraq Using Impulse Response Function for the Period (2004-2022)

م. د. عبدالناصر قادر رضا
Abdulnaser Qader Ridha
abdulnaser.qader.ridha@gmail.com
المديرية العامة للتربية- محافظة كركوك/وزارة التربية

الكلمات الرئيسية : الصدمة التجارية، الصادرات، الصادرات النفطية، الاستيرادات، الناتج المحلي الإجمالي، أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، دوال الاستجابة النبضية (IRF).

Keywords: Trade shock, exports, oil exports, imports, GDP, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, Impulse Response Functions (IRF).

المستخلص:

يهدف البحث إلى تقدير أثر الصدمة التجارية لجانبي الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال المدة (2004–2022)، ذلك بالاستعانة بدوال الاستجابة النبضية(IRF)من أجل توضيح مدى استجابة الناتج المحلي الإجمالي لحدوث الصدمة التجارية في الاقتصاد العراقي. لذلك تم الاعتماد على التحليل الوصفي والاستنباطي من ناحية، ومن ناحية أخرى على التحليل القياسي لتقدير الأنموذج الأنسب لتشخيص أثر هذه الصدمة في الناتج. لقد توصل البحث إلى أن متغير الصادرات قد أثر بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بنسبة 57.9%، نتيجة أن حدوث أي صدمة تجارية إيجابية في جانب الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام سوف تنعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي. كما كان أثر صدمة متغير الاستيرادات إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 9.7%، بسبب ارتباط أغلب الاستيرادات بالنمط السلوكي للمستهلك العراقي الذي قد لا يتأثر كثيراً بتغيرات أسعار السلع المستورة. كذلك فإن نتائج دوال الاستجابة النبضية(IRF)للأنموذج(ARDL)قد بينت أنه في حالة حدوث صدمة تجارية لجانب الصادرات فسوف يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً، بعدها يستقر الناتج في السنة السابعة من حدوث الصدمة التجارية. أما بالنسبة للصدمة تجارية لجانب الاستيرادات فسوف يغير الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع إيجابي، لكن بمستوى أقل من الصدمة في الصادرات، بعدها يستقر الناتج المحلي ما بين السنتين الخامسة والسادسة من حدوث الصدمة التجارية.

Abstract:

The research aims to estimate the impact of the trade shock on both sides of exports and imports on the Iraqi GDP during the period (2004-2022), using the impulse response functions (IRF) to clarify the extent of the GDP's response to the occurrence of the trade shock in the Iraqi economy. Therefore, descriptive and inferential analysis was relied upon on the one hand, and on the other hand, standard analysis was used to estimate the most appropriate model to diagnose the impact of this shock on the output. The research found that the exports variable had a positive impact on the Iraqi GDP by 57.9%, as a result of the occurrence of any positive trade shock on the exports side due to the rise in crude oil prices, which will be reflected positively on the GDP. The impact of the imports variable shock was also positive on the GDP by 9.7%, due to the association of most imports with

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.8

the pattern The behaviour of the Iraqi consumer, who may not be affected much by changes in the prices of imported goods. Also, the results of the impulse response functions (IRF) of the ARDL model showed that in the event of a trade shock to the export side, it will lead to a positive change in GDP, after which the output stabilizes in the seventh year of the trade shock. As for the trade shock to the import side, the GDP will change positively, but at a lower level than the shock in exports, after which the GDP stabilizes between the fifth and sixth years of the trade shock.□

المقدمة:

هنالك مجموعة من المتغيرات المحلية والخارجية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، والتي تنعكس بالإيجاب و/أو السلب في توجهات المتغيرات المحلية للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية حسب مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجي في البلد. فقد يستجب المتغير الاقتصادي المحلي مع صدمة إيجابية بنمو ناتجه المحلي من خلال تغيرات مفاجئة في حجم الطلب الكلي أو العرض الكلي، إذ قد تكون نتيجة حدوث تغيرات في نمو الصادرات بشكل غير متوقع بسبب زيادة الطلب الخارجي على السلع المنتجة محلياً، أو زيادة أسعار السلع المصدرة في الخارج كارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إذ يزداد العرض الكلي على المستوى المحلي لتلبية الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، أو لتحقيق منافع اقتصادية مؤقتة نتيجة الارتفاع في اسعار السلع المصدرة. وقد يحدث اضطرابات وتوترات محلية مفاجئة لأسباب محلية أو خارجية كالحروب والاضطراب الأمني والزلازل والاوبئة المرتبطة بصحة الانسان، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة، مما يؤدي إلى ظهور صدمة تجارية ناجمة عن انخفاض الطلب الكلي مسببة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من ناحية، ومن ناحية أخرى تسبب انخفاض الاستيراد من الخارج. يشار إلى أن الاقتصاد يتأثر بالصدمات الاقتصادية والتجارية بشكل أوسع كلما كان اقتصاداً منفتحاً على العالم الخارجي، وذو علاقات اقتصادية متنوعة ومتعددة، وكذلك الحال مع الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على سلعة واحدة في صادراته السلعية، مع وجود تنوع في استيراداته السلعية، مما يؤدي إلى تغيرات مفاجئة وغير متوقعة في الميزان التجاري للبلد، نتيجة الانكشاف التجاري لصالح العالم الخارجي بسبب الاختلال التجاري في جانبي الصادرات والاستيرادات.

مشكلة البحث: تدور هذه المشكلة حول هل هنالك من أثر للصدمة التجارية لجانبي الصادرات والاستيرادات في نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي ومستويات تراجعه خلال مدة الدراسة؟ وما هو حجم الأثر الإيجابي والسلبي للصدمة ونسبته في حجم الناتج؟

فرضية البحث: تنطلق من فرضية مفادها "أثر الصدمة التجارية لجانب الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي يعد أكثر تأثيراً من الصدمة التجارية لجانب الاستيرادات، بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي المؤثر في الصادرات الإجمالية وحجمها، وبسبب الاعتمادية الخارجية الواسعة على الخارج لتلبية الاحتياجات المحلية من السلع نتيجة النمط الاستهلاكي للفرد العراقي الميال للاستيرادات المنتجة في الخارج".

هدف البحث: قياس حجم الصدمات التجارية في جانبي الصادرات والاستيرادات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي خلال المدة المحددة للدراسة، من أجل تشخيص أثر هذه الصدمة في الناتج

المحلي الإجمالي العراقي، وتقدير الأثر حسب أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واختباراته القياسية والتشخيصية المبينة لصلاحية هذا الأنموذج، واستجابة الناتج المحلي الإجمالي العراقي نتيجة الصدمة التجارية وفق نتائج دوال الاستجابة النبضية(IRF).

حدود البحث: اعتمد البحث على الحدود المكانية المتمثلة بالعراق، والحدود الموضوعية المتمثلة بمتغيرات البحث(الصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي) لتقدير الأثر المستهدف من البحث، وبالاستناد على تحديد حدود زمنية هي من عام 2004 إلى عام 2022، وحسب ما توفر من بيانات إحصائية عن المتغيرات المدروسة.

منهجية البحث: حسب هدف البحث وفرضيته فإنه سوف يتم الاعتماد على منهجية قائمة على التحليل الوصفي والاستنباطي للجانبين المفاهيمي والتحليلي لدراسة أثر الصدمة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة، كما سوف يتم الاعتماد على التحليل القياسي من أجل تقدير الأنموذج الأنسب لتشخيص أثر هذه الصدمة في الناتج.

المحور الاول: الجانب المفاهيمي للصدمة التجارية وأثارها الاقتصادية

لأبد في البدء من توضيح مفهوم الصدمة الاقتصادية Economic Shock التي هي "التغير المفاجئ بالمتغيرات الاقتصادية خلال لحظة زمنية معينة، إذ أنها تغيرات غير متوقعة الحدوث في الوضع الاقتصادي، والتي لا يمكن التنبؤ بها(زاقود، 2013: 28-29). أيضاً قد تتسبب الصدمة الاقتصادية بحدوث تغيرات إيجابية أو سلبية، كما في حالة حدوث تقدم تقني وتكنولوجي وفي قطاع الاتصالات والتي لها منافع إيجابية تحسن من قيم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي ونسب نمو هذه المتغيرات عبر الزمن، وفي حال حدوث صدمة نتيجة تغير العلاقات التجارية مع العالم الخارجي أو الحروب أو التغيرات المناخية فإن لها أثار سلبية متمثلة في تدني مستويات قيم المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي ونسب نمو هذه المتغيرات عبر الزمن(راضي، 2020: 177). كما تم تعريف الصدمة التجاريةTrade Shockعلى "أنها حدث مفاجئ وغير المتوقع الذي له تأثيرات في الأنشطة الاقتصادية بما تؤدي إلى تأثر قوى الطلب والعرض في السوق المحلي، لتنعكس على حالة الإنتاج والرفاهية والنمو الاقتصادي والتجارة". وأن الصدمة التجارية تعني التغير في معدل التبادل التجاري التي يمكن أن تؤدي في تغيرات بالناتج المحلي الإجمالي وتذبذب في نموه بشكل واضح (Bernard, 2005: 22). كما حدث في عدد محدد من البلدان النامية كالعراق ومصر. كما تعرف الصدمة التجارية بأنها التحول في أسعار التصدير، أو أسعار الاستيراد، أو حدوث تغير غير متوازن في حركات كلاًمن التصدير والاستيراد معاً Pace) (4-3 :2020 ,al et &. بالتالي فإنه من الممكن تقسيم الصدمة التجارية إلى نوعين هما: صدمة الصادرات وصدمة الاستيرادات(الواردات). واللتان تؤثران في نمو الاقتصاد من حيث الناتج والاستثمار والاستخدام، حسب نوع الصدمة إن كانت إيجابية ترفع النمو الاقتصادي والعكس صحيح فالانخفاض المفاجئ في أسعار المواد الأولية ليرتفع الطلب الخارجي عليها ويزداد التصدير من هذه السلع، مما قد يؤدي إلى ازدياد الانتاج والاستخدام ليتجه الاقتصاد نحو النمو الإيجابي بصورة مؤقتة، حيث قد يتحول الاقتصاد إلى نمط استهلاكي معتمد على استيراد احتياجاته من الخارج ليسبب بظهور عجز تجاري في المستقبل. أما في حالة انخفاض العرض لبعض السلع فإنه يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مسببة حصول صدمة تجارية سلبية للمستوردين، كما حدث في ارتفاع أسعار القمح بنسبة 31% في عام 2022 بالمقارنة مع عام 2020 بسبب الحرب الروسية-الأوكرانيا، لينعكس ذلك على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة ليسبب بمخاطر حدوث ركود عالمي، حيث واجهت الاقتصاديات المحلية نمواً سلبياً في

الناتج المحلي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية(FAO,2022:1-5). وبالامكان معرفة التوجه الإيجابي أو السلبي للصدمة التجارية من خلال قيم وأسعار كل من الصادرات والاستيرادات وتغيراتها عبر الزمن، فمثلاً فإن الصدمة التجارية في البلدان النفطية(كالعراق)مرتبطة بالتغير المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية، التي أدت إلى تغير في حجم الطلب والعرض للنفط الخام، كما حدث في الصدمات النفطية بفترات مختلفة منها فترات السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، وتغيرات اسعار النفط في أعوام مختلفة من الألفية الجديدة(كالصدمة النفطية في عام 2014)، إذ أن هذه الصدمات أثرت في الميزان التجاري بالبلدان التي تعتمد على تصدير النفط كسلعة رئيسية لتمويل احتياجاتها من العملات الأجنبية، فهذه البلدان تأثرت باتجاهات ارتفاع أسعار النفط(صدمة تجارية إيجابية)مما جعلت الميزان التجاري يكون في وضع الفائض التجاري، بسبب ارتفاع معدلات التبادل التجاري(بجهة التصدير)، في حين أن الدول المستوردة للنفط قد واجهت عجز الميزان التجاري(صدمة تجارية سلبية)بسبب تغير مفاجئ في معدلات التبادل التجاري(Imam&et al.2008:6-7). كما بينا سابقاً فإن الاقتصاد المحلي قد يتأثر بصدمة تجارية سلبية نتيجة الانخفاض في أسعار الصادرات بالنسبة لأسعار الاستيرادات، أو في تغير أسعار الاستيرادات مقابل أسعار الصادرات، أو في أسعار المتغيرين، التي لها أثر في حجم المتغيرين والإنفاق الكلي والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية حيث أن الانخفاض في الأسعار للصادرات السلعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى انخفاض الإنفاق المحلي لينتج انخفاض الطلب المحلي على السلع المحلية والأجنبية بما يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج المحلي ومعدل نموه. أو قد يتأثر الاقتصاد المحلي بصدمة تجارية إيجابية التي قد لا تنعكس بالإيجاب في نمو الناتج المحلي(أحد مؤشرات النمو الاقتصادي)في الآجل الطويل، فمثلاً البلدان النامية تعاني من ضعف المؤسسات الرسمية والمصرفية والمالية والقطاع الخاص، كما أن هذه البلدان قد يكون معدل تبادلها التجاري هو أحد المنابع الرئيسية لحدوث صدمة اقتصادية كالخلل الموجود في ميزانها التجاري نتيجة اعتمادها على سلعة واحدة في التصدير مقابل تنوع في استيراداتها، مما يؤدي إلى وجود أثار سلبية في المتغيرات الاقتصادية المحلية كالناتج المحلي الإجمالي. إذ أن هناك دراسات قدرت تأثير الصدمة المتأتية من الخارج(كالصدمة التجارية)بنسبة37% في نمو الناتج المحلي، وبنسبة25%في حال تقديم مساعدات اقتصادية وبنسبة 14%في حال حدوث كوارث محلية وبنسبة12% بسبب الصدمات الاجتماعية(ظاهر وأحمد،2017: 462).

المحور الثاني: الجانب التحليلي لأثر الصدمة التجارية في الاقتصاد العراقي

نظراً لكون الاقتصاد العراقي هو من الاقتصاديات التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد متمثل بالنفط الخام، فإن هذا المورد معرض لصدمات اقتصادية خارجية جراء تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما تسبب بصدمات تنعكس على قيمة الصادرات وكذلك في الاستيرادات، بسبب الحساسية الشديدة للصادرات الإجمالية بتوجهات للكميات المصدرة من النفط الخام، ولكون حجم الاستيرادات مرتبطة بالايرادات المقومة بالدولار المتأتي من بيع النفط الخام التي تنعكس في حجم الطلب الكلي على السلع التي أغلبها يتم استيرادها من الخارج، إذ أن ما سبق من صدمات في كل من الصادرات والاستيرادات ستنعكس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق. ومن أجل تشخيص أثر كل من الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال المدة(2004–2022)فقد تم اعداد الملحق(1) والشكلين(1 و2)، وسيتم دراستهم وتحليل أثرهما كالآتي:

أولاً: أثـر الصـادرات في نمـو النـاتج المـحلي الإجمـــالي: يلاحظ من الملحق(1)أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة مرتبط بشكل نسبي بنمو صادرات النفط الخام المؤثرة في التغيرات السنوية لنمو إجمالي الصادرات، هذا ما نلاحظه من خلال المنحنيات الواردة في الشكل(1) حيث شكلت الصادرات النفطية ما نسبته 95% من اجمالي الصادرات، وهذا يعرض الاقتصاد العراقي للعديد من الصدمات الخارجية المؤدية لصدمات تجارية والناتجة عن متغيرات خارجة عن سيطرة الاقتصاد المحلي والمؤثرة في الصادرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج، حيث بلغ متوسط اسهام إجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي نسبة 39.8%، مما يوضح أهمية الصادرات بالأخص النفطية في التأثير بتكوين الناتج المحلي. كما أن معدلي النمو المركب لكل من إجمالي الصادرات وصادرات النفط الخام كانت متقاربة نسبياً، والتي بلغتا 11.4% و11% على التوالي ليقابل ذلك معدل نمو مركب للناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال المدة ذاتها بلغ 12.1%، ليتبين من ذلك مدى تبعية النمو الاقتصادي في العراق لقطاع النفط. وأن إجمالي الصادرات تتأثر بنمو الصادرات النفطية بالتالي أثرت في نمو تكوين الناتج المحلي، فيلاحظ أن الصدمات الإيجابية للصادرات في بعض الأعوام قد أنعكس نسبياً بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي كما في الأعوام 2005 و2006 و2007 و2008 و2010 و2011 و2012 و2017 و2018 و2021 و2022 التي سجلت معدلات تغير سنوية موجبة تراوحت ما بين(11.4% - 110.4%)في هذه الأعوام، وبقيم تراوحت ما بين(25878– 180911)مليار ديناراً، لينعكس ذلك بالإيجاب في نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي إذ نما الناتج سنوياً بمعدلات موجبة ما بين(1.2% - 40.9%)في الأعوام سابقة الذكر، وبقيم تراوحت ما بين(53235 – 415628) مليار ديناراً. وبالنسبة للصدمات السلبية للصادرات في بعض الأعوام فإنها لم تنعكس بشكل تام في نمو الناتج المحلي، بسبب تأثر الناتج بعوامل محلية مرتبطة بحجم الإنفاق الحكومي والخاص التي قد ترفع من معدلات النمو السنوية للناتج المحلي. أما الأعوام 2009 و2014 و2015 و2020 فقد سجلت الصادرات الإجمالية معدلات تغير سنوية سالبة بلغت 39.2-% و7.1-% و38.2-% و40.8-% على التوالي، وبقيم متوالية بلغت 46606 و103639 و64018 و57787 مليار ديناراً، لينعكس ذلك سلباً في معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الإجمالي العراقي، إذ نما الناتج سنوياً بمعدلات سالبة بلغت 16.8-% و2.7-% و26.9-%و21.9-% على التوالي، وبقيم متوالية بلغت 130643 و266333 و196924 و215662 مليار ديناراً.

الشكل (1) أثر إجمالي الصادرات وصادرات النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال المدة (2004 - 2022)

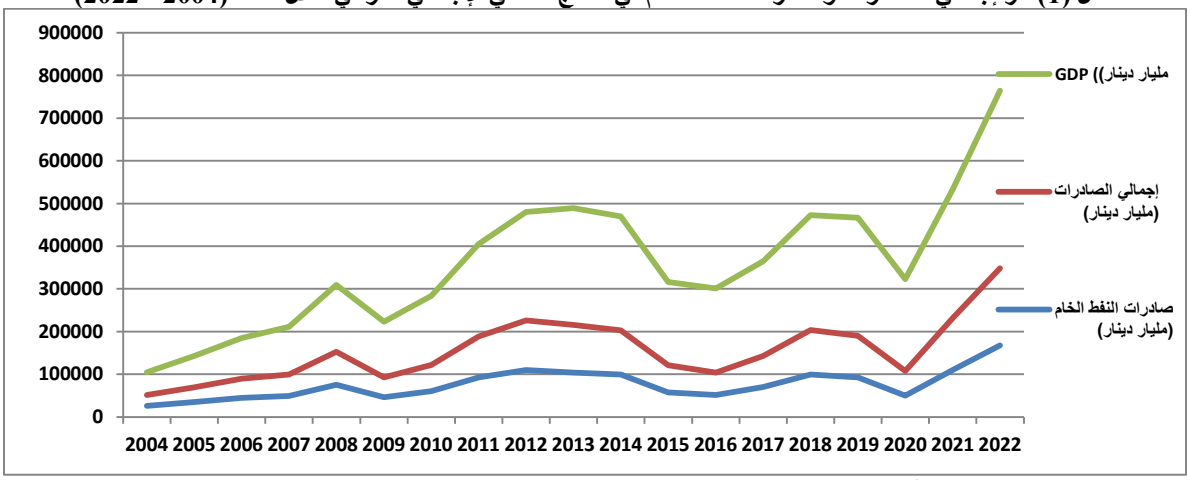

المصدر: تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

ثانياً: أثر الاستيرادات في نمو الناتج المحلي الإجمالي: أن مستويات نمو الاستيرادات تبين مدى قدرة الاستيرادات واسهامها في تلبية الطلب الكلي، إذ تعكس مديات اعتماد الاقتصاد المحلي على الخارج في تغطية احتياجاته المحلية من السلع والخدمات. حيث يلاحظ من الملحق(1)أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة مرتبط بشكل ضعيف نسبياً بنمو إجمالي الاستيرادات، وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنيات الواردة في الشكل(2) بسبب تأثر الناتج المحلي بتغيرات الصادرات بمستويات أعلى من الاستيرادات، وأن الطلب المحلي على مستوى الاقتصاد الكلي مرتبط بنمو في حجم الإيردات المتأتية من بيع النفط الخام والتي لها أثر مباشر في الدخل الفردي والكلي، لتوجه هذه الإيراد الطلب الكلي باتجاهات نابعة من تقلبات أسعار النفط وحجم تصديره. وقد بلغ متوسط اسهام إجمالي الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي نسبة 27.9% ذلك خلال المدة المدروسة، مما يوضح أن هنالك نسبة مهمة من الطلب الكلي يتم تلبيتها من الاستيرادات المتأتية من الخارج. كما أن معدل النمو المركب لإجمالي الاستيرادات بلغ 0.2%، وهي نسبة متدنية قد يعود ذلك بسبب تعرض الاقتصاد العراقي لعدد من الصدمات الاقتصادية (التجارية منها)والسياسية والأمنية. وأن نمو إجمالي الاستيرادات قد نما بمعدلات سنوية متباينة خلال مدة الدراسة حيث تراوحت ما بين(65.6-% - 70%)، وبقيم تراوحت ما بين (20438 - 78010)مليار دينار. كما نما الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ذاتها بمعدلات تغير سنوية متباينة تراوحت(26.9-% - 40.9%) وبقيم مختلفة تم الاشارة لها سابقاً.

الشكل (2) أثر إجمالي الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال المدة (2004 - 2022)

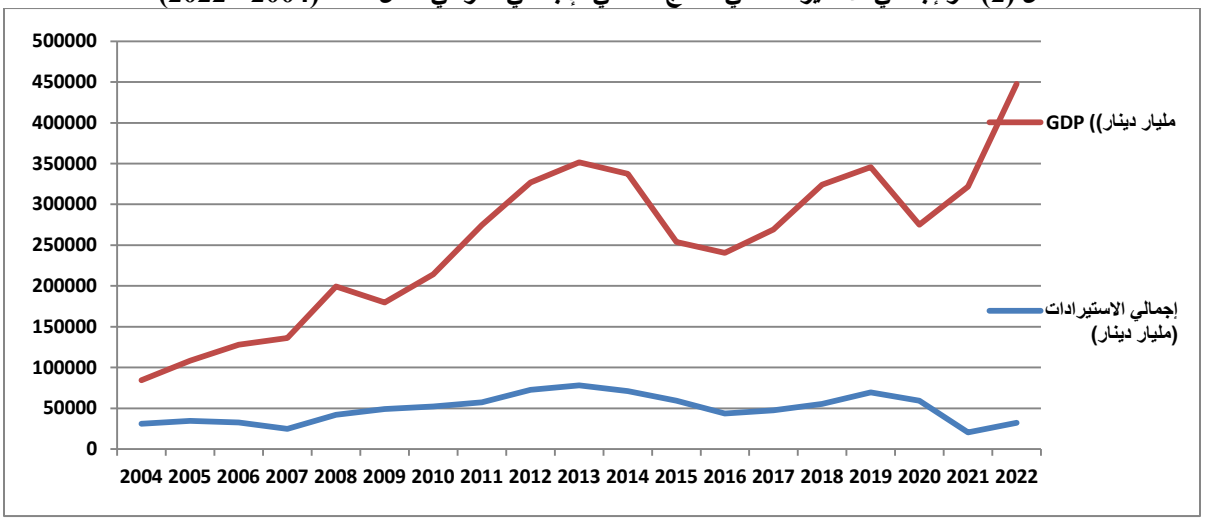

المصدر: تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

المحور الثالث: الجانب القياسي لأثر الصدمة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي

أولاً: التوصيف: من الممكن توصيف هذه المتغيرات كالآتي:

1- المتغير التابع: وفق أهداف الدراسة وفرضيتها فإنه تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product(GDP)، إذ يعبر هذا المتغير عن القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد العراقي وخلال مدة الدراسة.

2- المتغيرات المستقلة: للتعبير عن أثر الصدمة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي وخلال المدة المدروسة فقد تم اختيار المتغيرات المستقلة الآتية:

أ- الصادرات Exports: تم ترميزها بـ Ex، ويعبر هذا المتغير عن إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها لخارج العراق وخلال مدة الدراسة.

ب- الاستيرادات Imports: تم ترميزها بـ Im، ويعبر هذا المتغير عن إجمالي السلع والخدمات التي يتم ادخالها إلى داخل الاقتصاد العراقي وخلال مدة الدراسة.

ت- المتغير الوهمي Dummy Variable: تم ترميزه بـ DV، إذ أن هذا المتغير يعبر عن أثر التقلبات والأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية والصحية غير المستقرة والمفاجئة. حيث تمثل القيمة(1)الأعوام التي شهدت تقلبات وأوضاع مفاجئة، وتمثل القيمة(0)الأعوام الطبيعية والتي لم تشهد أحداث مفاجئة.

ث- الخطأ العشوائي Random Error: تم ترميزه بـ U_t، إذ يعبر متغير الخطأ العشوائي عن أية قيم لا يمكن تقديرها أو هنالك صعوبات في قياسها، كالعادات والتقاليد والتي قد يكون لها تأثير في مستويات الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم تحويل بيانات المتغيرات السنوية خلال المدة المدروسة الى بيانات ربع سنوية، إذ أصبحت عدد المشاهدات(76)مشاهدة، الهدف من ذلك هو تحقيق أفضل النتائج التقديرية لتبيان أثر الصدمة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي، وتجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية والاقتصادية. إذ توصلنا إلى أن أفضل أنموذج لقياس الأثر هو بإحتواها على اللوغاريتمي الطبيعي المزدوج لطرفي الدالة، أي بادخال اللوغاريتم على المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي ليصبح LnGDP ومتغيري الصادرات والاستيرادات ليصبحا LnEx وLnIm على التوالي. ومن الممكن تمثيل الأنموذج بالصيغة الدالية الآتية:

$$\mathbf{LnGDP = f(LnEx, LnIM, DV)}$$

$$\mathbf{LnGDP = Ln\ B_0 + B_1\ LnEx + B_2\ LnIM + B_3\ DV + U_t}$$

إذ أن B_i: تمثل معلمة الحد القاطع ومعلمات المتغيرات المستقلة، حيث (i=0, 1, 2, ..., 3).

ثانياً: اختبار السكون: لقد تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع AugmentedDickey–Fuller Test (ADF) من أجل أختيار أحدى الفرضيتين الآتيتين: فرضية العدم H_0 وتنص على عدم سكون المتغير الاقتصادي عبر الزمن، أي عدم وجود جذر الوحدة Unit Root. الفرضية البديلة H_1 وتنص على تمتع المتغير الاقتصادي بالسكون عبر الزمن، أي وجود جذر الوحدة. وباستخدام معيار Akaike info criterion فقد كانت نتائج (.Prob)اختبار(ADF)كما موضحة في الجدول(1)الآتي:

الجدول (1) نتائج (ADF) لاختبار السكون بين المتغيرات المدروسة

المستوى / المتغيرات	المستوى الأصلي I(0)			الفرق الأول I(1)		
	الحد الثابت Intercept	الحد الثابت والاتجاه العام Trend & Intercept	بدون None	الحد الثابت Intercept	الحد الثابت والاتجاه العام Trend & Intercept	بدون None
Ln GDP	0.3502	0.3839	0.9909	0.0000	0.0000	0.0000
Ln Ex	0.3824	0.3674	0.9380	0.0000	0.0000	0.0000
Ln Im	0.2967	0.6919	0.6649	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 13.

يتضح من الجدول(1)أن جميع المتغيرات لم تكن ساكنة عند المستوى الاصلي(0)I، لذلك فإنه لأبد من إيجاد نتائج للقيمة المحتملة(.Prob)عند مستوى الفرق الأول(1)I باستخدام اختبار(ADF)، إذ اتضح سكون المتغيرات المدروسة فقد كانت جميع قيم(.Prob)أقل من مستوى 5% ولجميع الصيغ الثلاثة المبينة بالجدول(1)، عليه يكون القرار رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 بذلك فإن المتغيرات المدروسة ساكنة زمنياً وعند مستوى الفرق الأول(1)I.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.8

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك: يشير التكامل المشترك Co–integration لوجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين متغيرين اقتصاديين أو أكثر من متغير، فإذا ابتعدت قيمة متغير ما عن القيمة التوازنية في الآجل القصير فأن هناك قوى تعمل على إعادتها للتوازن في الآجل الطويل(Asterious & Stephen, 2007:307). ومن أهم اختبارات التكامل المشترك اختبار جوهانسون Johansen Test، إذ اقترح اجراء اختبارين في تحديد متجهات التكامل المشترك هما: اختبار الأثر Trace test واختبار القيمة العظمى Maximum Eigen Value (Green, 2008: 62 - 64) و(Hjalmarsson & Österholm, 2007: 4–5). ولتوضيح العلاقة التوازنية في الآجل الطويل بين متغيرات المدروسة فقد تم استخراج نتائج اختبار جوهانسون Johansen التي تم توضيحها بالجدول (2)الأتي:

الجدول (2) نتائج اختبار Johansen لتشخيص التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.405765	78.90087	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.250000	41.42622	15.49471	0.0000
At most 2 *	0.250000	20.71311	3.841466	0.0000

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.405765	37.47465	21.13162	0.0001
At most 1 *	0.250000	20.71311	14.26460	0.0042
At most 2 *	0.250000	20.71311	3.841466	0.0000

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 13.

يتضح من الجدول(2)أن اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى عند مستوى معنوية 5% كانا ذو قيم أكبر من القيم الحرجة Critical Values لمتجهات ثلاثة، وكانت قيم الـ Prob. أقل من 5%، عليه يكون القرار هو رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة عند هذه المتجهات، أي أن هنالك علاقة توازنية في الآجل الطويل وعلاقة سببية بين هذه المتغيرات.

رابعاً: تقدير الأنموذج واختباراته:

1**ـ تقدير أنموذج**(ARDL)**في الآجل القصير:** من أجل تقدير أثر الصدمة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة، ووفقاً لنتائج اختباري السكون المبينة في الجدول(1)فإنه بالإمكان استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، إذ أن هذا الأنموذج يعتمد عليه في حالة السكون عند المستويات I(0) أو I(1) أو مزيج بينهم (Pesaran & et al. 2001: 286-326). وقد تم الحصول على نتائج أنموذج(ARDL)كما مبين في الجدول(3)الآتي:

تاريخ قبول النشر/2014/9/18 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.8

الجدول (3) نتائج تقدير أنموذج (ARDL)

Dependent Variable: DLNGDP
Method: ARDL
Date: 06/20/24 Time: 11:56
Sample (adjusted): 2004Q3 2022Q4
Included observations: 74 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): DLNEX DLNIM DV
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLNGDP(-1)	-0.021107	0.013245	-1.593582	0.0016
DLNEX	0.579061	0.024841	23.31097	0.0000
DLNIM	0.096523	0.026553	3.635130	0.0005
DV	-0.031951	0.009408	-3.396152	0.0082
C	0.035668	0.017649	2.020964	0.0461

R-squared	0.891474	Mean dependent var	0.027771
Adjusted R-squared	0.885183	S.D. dependent var	0.109860
S.E. of regression	0.037226	Akaike info criterion	-3.678451
Sum squared resid	0.095618	Schwarz criterion	-3.522771
Log likelihood	141.1027	Hannan-Quinn criter.	-3.616348
F-statistic	141.6987	Durbin-Watson stat	2.063107
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 13.

يتضح من الجدول(3)أن معلمات أنموذج(ARDL)المقدر هي ذات دلالة معنوية، إذ كانت قيم Prob. الخاصة بالمعلمات هي أقل من 5%، عليه فإن المتغيرات(1-)DLn GDP وDLn Ex و DLn Im وDV ذات تأثير معنوي في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP. فعلى افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى فإن متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة(1-)DLn GDPيؤثر سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحاليةDLn GDPفعند تغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة بنسبة1%فإن الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية ينخفض بنسبة 2.1-%، قد يعود لوجود ارتباط بين قيمة ما ينتج من سلع وخدمات السنة الحالية مع قيمتها للسنة السابقة، وبسبب كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي معتمد على سلع واحدة تهيمن على باقي ما ينتج في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فأي صدمة نفطية سلبية(التي تعد صدمة تجارية سلبية)سوف تؤثر سلباً في الناتج، تعد النتيجة السابقة مطابقة للواقع الاقتصادي في العراق. وأن متغير الصادرات للسنة الحالية DLn Ex يؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إذ أن تغير الصادرات للسنة الحالية بنسبة 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية يزداد بنسبة 57.9%، أي عند حدوث صدمة إيجابية في جانب الصادرات للميزان التجاري العراقي من خلال ارتفاع الصادرات النفطية نتيجة زيادة أسعار النفط الخام ستنعكس بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي يعد هذا الامر مطابق للواقع الاقتصادي في العراق. أما بالنسبة لمتغير الاستيرادات DLn Im فإنه يؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إذ أن تغير الاستيرادات بنسبة 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية يزداد بنسبة 9.7%، إذ أن أثر الصدمة التجارية من جانب الاستيرادات هو إيجابي وأقل نسبياً من أثر الصدمة الناتجة عن تغير الصادرات، ويعود قلت تأثير الصدمات التجارية لجانب الاستيرادات إلى

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد 83/شهر كانون الاول/سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2014/9/18
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.8

أنها مرتبطة في الغالب بالنمط السلوكي للمستهلك العراقي الذي قد لا يتأثر كثيراً بتغيرات أسعار السلع المستورة بالتالي لا يحدث تغييراً كبيراً في الناتج نتيجة الصدمة التجارية لتغير أسعار الاستيرادات، إذ أن الاقتصاد العراقي مستورد لأغلب احتياجاته السلعية من الخارج، بذلك فإن النتيجة المتحصل عليها تتطابق مع الواقع الاقتصادي في العراق. أما بالنسبة لتأثير المتغير الصوري DV في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فهو يؤثر سلباً بنسبة 3.2-%، نتيجة التأثير السلبي للاضطرابات السياسية وتوتر الأوضاع الأمنية والاجتماعية وأي عامل أخر غير قابل للقياس. كما أن عند عدم حدوث تغيرات في جميع المتغيرات المستقلة بمعنى تكون قيمها مساوية للصفر، كما نلحظه في قيمة الحد الثابت C الموضح في الجدول(3) فإن الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP يتغير إيجابياً بنسبة 3.6%، نتيجة أن الناتج لأبد يتنج حتى لو لم يوجد أي متغير يؤثر فيه. وفيما يخص القوة التفسيرية للأنموذج المقدر فقد بلغ معامل التحديد R^2 نسبة 88.5%، بذلك فإن قوة تأثير المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بلغ النسبة السابقة، وما تبقى من هذه النسبة التي تبلغ 11.5% فإنها تفسر تأثير متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في الأنموذج. كما بلغت قيمة Prob(F-statistic) 0.000000 التي هي أقل من 5% لتدل على أن هذا الأنموذج ذو دلالة معنوية. فضلاً عن أن القيمة المحتسبة لاختبار DW قد بلغت 2.063107 وهي قيمة قريبة من الـ 2، أي بمعنى وقوع هذه القيمة في المنطقة الخالية من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2ـ اختبارات صلاحية الأنموذج المقدر:

2ـ 1ـ اختبار التقارب بين القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي: ويمكن توضيح نتائج الاختبار في الشكل (3) الآتي:

الشكل (3) تقارب القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي

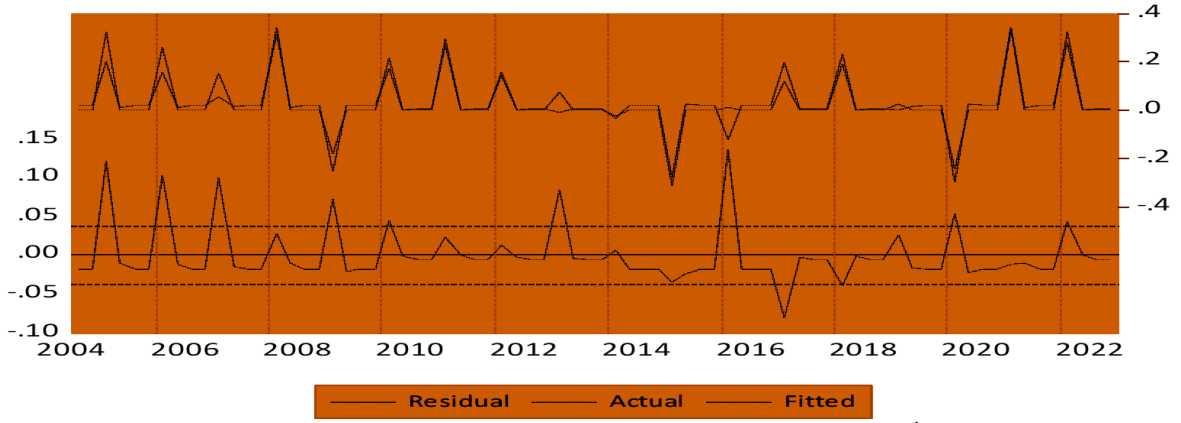

المصدر: تم عمل الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 13.

يلاحظ من الشكل(3)وجود تقارب بين القيم الحقيقية Actual والمقدرة Fitted، مما يدل على صلاحية الأنموذج المقدر وجودته، لذلك يمكن تفسير النتائج وتحليلها بالاعتماد على هذا الأنموذج. فيما يخص قيم البواقي Residual فإننا نلاحظ من الشكل أعلاه إنها متذبذبة نسبياً خلال المدة(2004–2022)، بسبب تأثير الصدمات الاقتصادية ومنها التجارية، كما أن أغلب البواقي تبقى ضمن الخطوط المعيارية الموضحة على شكل خطوط منقطة التي تقع حول نقطة الاصل، مما يدل على صلاحية الأنموذج.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد 83/شهر كانون الاول/سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2014/9/18
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.8

2ـ 2ـ اختبـار التوزيـع الطبيعـي Histogram–Normality Test: من أجل التحقق من كون الأنموذج المقدر تخلو بواقيه من مشكلة التوزيع الطبيعي فلابد من استخدام اختبار Jarque – Bera، إذ كانت نتائج الاختبار كما موضحة في الشكل(4)الآتي:

الشكل(4)نتائج اختبار Jarque – Bera لخلو الأنموذج مشكلة التوزيع الطبيعي

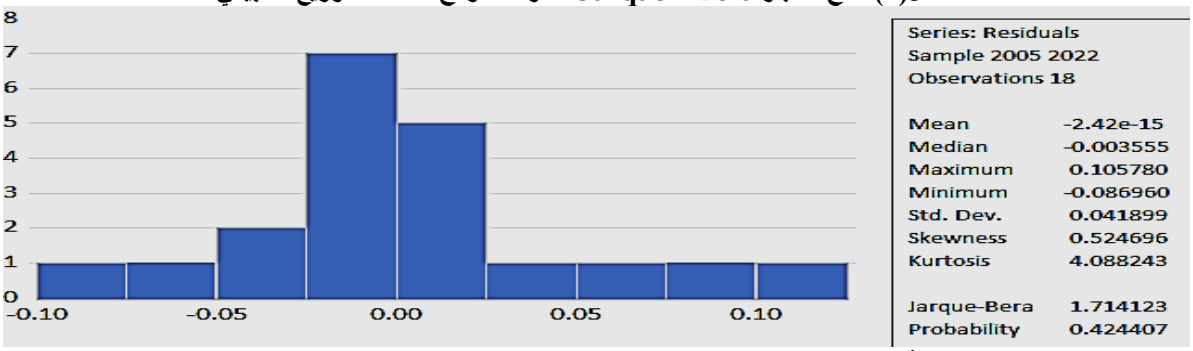

المصدر: تم عمل الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 13.

يلاحظ من الشكل (4) أن بواقي الأنموذج المقدر تخلو من مشكلة التوزيع الطبيعي، إذ كانت قيمة Prob(Jarque – Bera) قد بلغت 0.424407، والتي هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص بأن توزيع البواقي يقع ضمن التوزيع الطبيعي.

2ـ 3ـ اختبار الارتبـاط الـذاتي Serial Correlation LM Test: ويتم من خلال استخراج اختبار Breusch – Godfrey لفحص وجود الارتباط الذاتي بين بواقي الأنموذج المقدر، إذ كانت نتائج هذا الاختبار كما مبينة في الجدول(4)الآتي:

الجدول(4)نتائج اختبار Breusch – Godfrey لفحص وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.320872	Prob. F(1,62)	0.5731
Obs*R-squared	0.365559	Prob. Chi-Square(1)	0.5454

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 13.

يتضح من الجدول(4)أن الأنموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه، إذ أن قيمة Prob. Chi-Square(1) قد بلغت 0.5454، والتي هي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، بالتالي فإننا نقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص على خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2ـ 4ـ اختبار عـدم تجـانس التبـاين Heteroskedasticity Test: من أجل فحص وجود مشكلة عدم تجانس التباين للأنموذج المقدر فقد تم استخدام اختبار ARCH، والذي كانت نتائجه كما موضحة بالجدول(5)الآتي:

الجدول(5)نتائج اختبار ARCH لفحص وجود مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.168435	Prob. F(1,68)	0.6828
Obs*R-squared	0.172961	Prob. Chi-Square(1)	0.6775

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 13.

وفقاً لنتائج اختبار ARCH الموضحة في الجدول(5)فإن الأنموذج المقدر يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين، إذ أن قيمة Prob.Chi-Square(1)قد بلغت0.6775، والتي تعد قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يكون القرار قبول فرضية العدم H_0 إذ تنص على خلو الأنموذج من مشكلة تجانس التباين.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد 83/شهر كانون الاول/سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2014/9/18
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.8

خامساً: دوال الاستجابة النبضية Impulse Response Functions (IRF): تقيس هذه الدوال أثر الصدمات التي يتعرض لها المتغير الاقتصادي الداخلي في الأنموذج المقدر وذلك بالاستناد على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الاقتصادية الأخرى ضمن الأنموذج ذاته، إذ يتم تشخيص أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد، عبر تشخيص أثر الصدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية في المـ.تغيرات الاقتصادية للأنموذج بمقدار انحراف معياري لأحدها عبر الزمن، وبالتالي فإن الدوال النبضية تعمل على المساعدة في تتبع المسار الزمني لمختلف التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة الت.ي قد يت.عرض لها المتغ.يرات الاقتصادية في النموذج المقدر (ملاوي والمجالي، 2008: 140). ومن أجل ذلك فقد تم استخراج دوال الاستجابة النبضية(IRF)للأنموذج المقدر عند حدوث صدمة تجارية(صدمة صادرات DLn Ex أو صدمة استيرادات DLn Im)وعلى امتداد 10 فترات زمنية، كما موضحة نتائج هذه الدوال بالجزئين (A) و(B) في الشكل (5) الآتي:

الشكل (5) نتائج دوال الاستجابة النبضية (IRF) عند حدوث صدمة تجارية

(A)

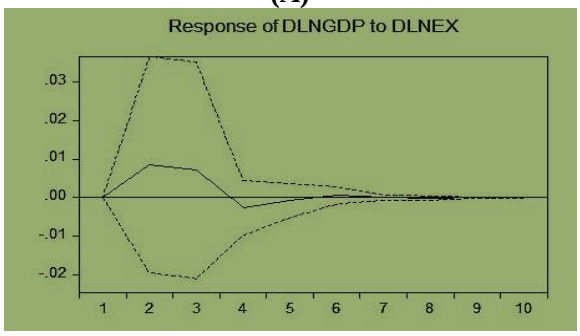

(B)

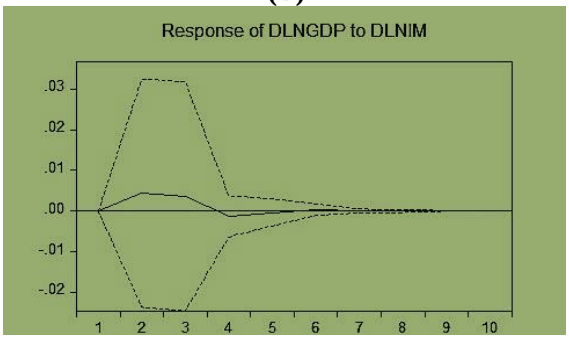

المصدر: تم عمل الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 13.

يتبين من الجزء(A)في الشكل(5)أن حدوث صدمة تجارية في الصادرات DLn Exبانحراف معياري مقداره واحد فإنه سوف يؤدي إلى تغير الناتـ.ج المحلي الإجمالي بارتفاع إيجابي بدأً بسنة حدوث الصدمة ليتناقص نسبياً ما بين السنتين الثانية والثالثة إلى أن يصل الصفر في السنة الرابعة من حدوث الصدمة(بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، بعدها يستقر الناتج المحلي الإجمالي نسبياً في السنة السابعة، وهو أمر منطقي حسب الواقع الاقتصادي للعراق بسبب أن حدوث صدمة ايجابية للصادرات ستنعكس بالإيجاب على حجم الناتج في فترة زمنية معينة ثم يستقر الاقتصاد بعدها. كما يتبين من الجزء(B)في الشكل(5)أنه في حال حدوث صدمة تجارية في الاستيراداتDLn Imبانحراف معياري مقداره واحد فإنه سوف يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع إيجابي، لكن يستجيب الناتج المحلي بمستوى أقل مما اتضح من حدوث صدمة في الصادرات، فصدمة الاستيرادات ترفع من الناتج نسبياً في بداية حدوث الصدمة(على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، بعدها يستقر الناتج المحلي الإجمالي بشكل نسبي ما بين السنتين الخامسة والسادسة، يعد هذا أمر منطقي بسبب الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

هدف البحث تبيان أثر الصدمة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة المحددة للدراسة، لتتوصل إلى عدد من الاستنتاجات هي كالآتي:

1- بسبب الهيمنة النفطية على الاقتصاد العراقي فإن هنالك علاقة لأثر الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، فقد تبين وجود أثر إيجابي وسلبي حسب اتجاهات صدمة الصادرات لتنعكس بالاتجاه ذاته في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن معدلي النمو المركب للمتغيرين المتمثلتان بالصادرات والناتج، فقد سجلتا تقارب بهذين المعدلين بنسبتين 11.4% و12.1% على التوالي. وبالنسبة لأثر الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة فقد كان ذو أثر ضعيف نسبياً، فقد نمت الاستيرادات بمعدل مركب بنسبة 0.2%، مقابل نمو مركب للناتج بنسبة 12.1%، قد يعود ذلك بسبب ارتباط الطلب المحلي للمنتجات المستوردة على التوجه الاستهلاكي، والذي قد لا يتأثر كثيراً بارتفاع أسعار هذه المنتجات في الخارج.

2- بينت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة تـوازنية طـويلة الآجل بين الصدمة التجارية (صدمتي الصادرات والاستيرادات)وبين الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة، إذ يشير ذلك إلى أن هنالك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، حسب نتائج اختباري الأثر والقيمة العظمى عند المستوى 5% اللتان كانا ذو قيم أكبر من القيم الحرجة لمتجهات التكامل المشترك الثلاثة.

3- وفق نتائج تقديرات أنموذج(ARDL)فأن هنالك أثر للصدمة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة، إذ أن متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة (1-)DLn GDP قد أثر سلباً في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP بنسبة2.1-%ليبين طبيعة الهيمنة الريعية لناتج القطاع النفطي العراقي على منتجات القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أي صدمة نفطية سلبية تؤثر سلباً في الناتج. كما بينت نتائج الأنموذج المقدر أن متغير الصادرات للسنة الحالية DLn Ex أثرت إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP بنسبة 57.9% على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، بذلك فأي صدمة تجارية إيجابية في جانب الصادرات التي قد تعود نتيجة زيادة أسعار النفط الخام سوف تنعكس إيجاب على الناتج المحلي الإجمالي. فيما يخص صدمة متغير الاستيرادات DLn Im فأثره أيضاً إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP بنسبة 9.7% على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، قد يعود ذلك لارتباط أغلب الاستيرادات بالنمط السلوكي للمستهلك العراقي الذي قد لا يتأثر كثيراً بتغيرات أسعار السلع المستورة. أما تأثير المتغير الصوري DV في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية DLn GDP فهو يؤثر سلباً بنسبة 3.2-% على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، نتيجة التأثير السلبي للصدمات الداخلية في الواقع الاقتصادي والإنتاجي في العراق.

4- يتبين من نتائج دوال الاستجابة النبضية(IRF)للأنموذج المقدر أنه في حالة حدوث صدمة تجارية في الصادرات بانحراف معياري مقداره واحد فسوف يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً من ثم يتناقص الناتج إلى أن يستقر في السنة السابعة من حدوث الصدمة التجارية. أما في حال حدوث صدمة تجارية في الاستيرادات بانحراف معياري مقداره واحد فسوف يتغير الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع إيجابي، لكن بمستوى أقل من الصدمة في الصادرات، حيث ترفع صدمة الاستيرادات الناتج في البداية من ثم يستقر الناتج المحلي ما بين السنتين الخامسة والسادسة من حدوث الصدمة التجارية.

ثانياً: التوصيات:

مما سبق من استنتاجات للبحث فإننا نوصي بما يآتي:

1- تحقيق التنويع التجاري فمن الضروري السعي نحو تنويع القاعدة الإنتاجية في العراق عبر توجيه

جزء هام من الواردات من العملة الأجنبية لبيع النفط الخام نحو تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالأخص قطاعي الصناعة والزراعة، بما يقلل من الهيمنة النفطية على الاقتصاد العراقي ويقلل من الانكشاف التجاري عبر تنويع الصادرات السلعية واحلال المنتجات المحلية محل ما يقابلها من سلع مستوردة، كما يحافظ على العملة الأجنبية في الداخل للاقتصاد العراقي.

2- تنمية وتطوير الاستثمار بالقطاع السياحي الديني والترفيهي في العراق، إذ يتمتع هذا القطاع بامكانات وفرص متعددة تؤهله بأن يكون مورد هام لدخول العملة الأجنبية للاقتصاد العراقي ويساهم بفاعلية بتوفير فرص للعمل بما يقلل من نسب البطالة ويزيد من المستوى المعيشي للفرد، كما ينعكس ارتفاع نمو الاستثمار السياحي بالإيجاب في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع مصادر النمو الاقتصادي في العراق.

3- اعادة توزيع القوى العاملة في العراق من القطاعات غير المنتجة نحو القطاعات الاقتصادية التي تساهم في رفع مستويات الإنتاج الحقيقي للقطاعات القادرة على التصدير كما يخفض من نسب انخفاض إنتاجية العامل العراقي بالأخص في القطاعات العامة، التي تتسم بالترهل الوظيفي وانتشار البطالة المقنعة منخفضة الإنتاجية، ويزيد من الإنتاجية
الحقيقية لإنتاج السلع والخدمات التي تساهم إيجاباً في نمو الناتج.

4- توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الاستثمارية التي ترفع من معدلات الاستثمار الذي يعد القاطرة التي تقود الاقتصاد العراقي نحو النمو الإنتاجي والاقتصادي الحقيقي، بما يرفع من القدرات التصديرية للاقتصاد ويخفض من الاعتماد على الخارج.

المصادر والمراجع: REFERENCES

اولا: المصادر العربية:

1- راضي، محمد. (2020). أثر اصلاح دعم أسعار الطاقة على قطاعات الاقتصاد المصري، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 57، العدد 3.

2- زاقود، عبد السلام جمعة. (2013). إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

3- سليمان، هيفاء يوسف، والعبدلي، سعد عبد نجم. (2022). قياس وتحليل العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي في أطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المجلة
العراقية للعلوم الاقتصادية/الجامعة المستنصرية، المجلد 20 العدد 75.

4- ظاهر، عبد الحميد سليمان، وأحمد، دلدار حيدر. (2017). قياس أثر الصدمات التجارية على الفقر في العراق باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي للفترة (2007–2014). مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو المجلد5 العدد 2.

5- ملاوي، أحمد، والمجالي، أحمد. (2008). تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR: دراسة حالة الأردن (1970 – 2003)، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة، المجلد 9، العدد 1.

6- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة (2004 – 2022)، الجهاز المركزي للإحصاء.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1- Asterious, D., & Stephen, G. Hall. (2007). Applied Econometrics: a Modern Approach Revised Edition, Palgrava Macmillan, USA.
2- Baumohl,Bernard.(20055).theSecretsofEconomicIndicatorsHidden CluestoFutureEconomicTrendsandInvestmentOpportunities, Pearson Educat Inc., USA.
3- Food and Agriculture Organization (FAO). (2022). the Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the Current Conflict, United Nation.
4- Green, William H.(2008)Econometric Analysis, 6th Edition, Pearson Addison, Inc., USA.
5- Hjalmarsson, E., & Österholm, Pär. (2007). Testing for Co-integration Using the Johansen Methodology when Variables are Near-Integrated, International Monetary Fund.
6- Imam, Patrick A., & et al. (2008). Terms of Trade Shocks and Economy Recovery, IMF Working Paper, No. 2008/036, USA.
7- Pace, Federico Di, & et al. (2022). Terms-of-Trade Shocks are Not all Alike, IMF Working Paper No. 2020/280, USA.
8- Pesaran, M. Hashem, & et al. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16(3).

الملحق(1)نمو قيم الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري العراقي والأهمية النسبية خلال المدة(2004–2022)

السنوات	إجمالي الصادرات Ex (مليار دينار)	معدل التغير السنوي (%)	Ex / GDP (%)	صادرات النفط الخام (مليار دينار)	الاهمية النسبية (%)	إجمالي الاستيراداتIm (مليار دينار)	معدل التغير السنوي(%)	Im / GDP(%)	GDP (مليار دينار)	معدل التغير السنوي(%)
2004	25878	–	48.6	25718	99.4	30952	–	58.1	53235	–
2005	34882	34.8	47.4	34638	99.3	34639	11.9	47.1	73533	38.1
2006	45030	29.1	47.1	44459	98.7	32463	-6.3	34.0	95588	30.0
2007	50157	11.4	45.0	49469	98.6	24777	-23.7	22.2	111456	16.6
2008	76662	52.8	48.8	75786	98.9	42119	70.0	26.8	157026	40.9
2009	46606	-39.2	35.7	45974	98.6	49067	16.5	37.6	130643	-16.8
2010	61340	31.6	37.8	60336	98.4	52039	6.1	32.1	162065	24.1
2011	95298	55.4	43.9	92969	97.6	57172	9.9	26.3	217327	34.1
2012	116160	21.9	45.7	110012	94.7	72754	27.3	28.6	254225	17.0
2013	111603	-3.9	40.8	104024	93.2	78010	7.2	28.5	273588	7.6
2014	103639	-7.1	38.9	99551	96.1	71143	-8.8	26.7	266333	-2.7
2015	64018	-38.2	32.9	57202	89.4	59191	-16.8	30.4	194681	-26.9
2016	52655	-17.8	26.7	51562	97.9	43615	-26.3	22.1	196924	1.2
2017	72409	37.5	32.7	70400	97.2	47635	9.2	21.5	221666	12.6
2018	104409	44.2	38.8	99069	94.9	55295	16.1	20.6	268919	21.3
2019	97576	-6.5	35.3	92819	95.1	69533	25.7	25.2	276158	2.7
2020	57787	-40.8	26.8	49690	86.0	59417	-14.5	27.6	215662	-21.9
2021	121560	110.4	40.4	109693	90.2	20438	-65.6	6.8	301153	39.6
2022	180911	48.8	43.5	167574	92.6	31991	56.5	7.7	415628	38.0
معدل النمو المركب(%)	11.4	–	–	11.0	–	0.2	–	–	12.1	–
المتوسط(%)	–	–	39.8	–	95.6	–	–	27.9	–	–

المصدر: تم اعداد الملحق من قبل الباحث بالاستناد على: وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة(2004–2022) الجهاز المركزي للإحصاء.
- النسب المئوية الواردة في الملحق تم استخراجها من قبل الباحث.